

Distr.: General
12 March 2019
Arabic
Original: English



تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٠٩ (٢٠١٨)، الذي طلب فيه المجلس إلى أن أقدم تقريراً عن تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة^(١). ويقدم التقرير لمحة عامة عن التطورات المتعلقة بالسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى منذ صدور تقريرتي السابق (S/2018/886) ويغطي الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩.

ثانياً - التطورات الرئيسية

ألف - الحالة الأمنية

٢ - لقد كان للأنشطة التي تقوم بها الجماعات المسلحة غير المشروعة الأجنبية والمحلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحوادث الأمنية عبر الحدود وانعدام الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى والاشتباكات المتقطعة بين القوات الحكومية وقوات المعارضة في جنوب السودان والاشتباكات بين القوات المسلحة البوروندية والمجموعات المسلحة تأثير سلبي على السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

(١) في هذا السياق، تشمل المنطقة البلدان الثلاثة عشر الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، وهي: أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، ورواندا، وزامبيا، والسودان، والكونغو، وكينيا. وإضافة إلى ذلك، تعمل المنظمات الحكومية الدولية الأربع التالية بمثابة شهود/جهات ضامنة للإطار: الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والأمم المتحدة.



٣ - ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أُبلغ عن توترات قبل الانتخابات التي جرت في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وبعدها، شملت حالات احتجاجات وعنف واشتباكات بين مؤيدي أحزاب المعارضة وقيام قوات الأمن بتفريق المتظاهرين بعنف. وعلى الجانب الإيجابي، بدا أن الجماعات المسلحة التي كان صوتها عاليًا في انتقاد ما آلت إليه الانتخابات قد عادت إلى نصح "التريث والتربق" منذ إعلان النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية. وفي منطقة كاساي، سُجِّل اتجاه متصاعد لعدد أفراد ميليشيا كاموينا نسابو الذين تخلوا عن أسلحتهم خلال الفترة نفسها. وفي مقاطعة ماي - ندومي، لا تزال الحالة الأمنية في إقليم يومي تثير القلق، بعد أن اندلعت أعمال عنف بين جماعتي باتيندي وبانونو العرقيتين، حيث أكد تحقيق في حالة حقوق الإنسان أن الأحداث خلفت ٥٣٥ قتيلًا.

٤ - وفي المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، قام أفراد يشتبه في انتمائهم لتحالف القوى الديمقراطية بتكثيف الهجمات في منطقة بيني، حيث استهدفوا المدنيين والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقتل ما لا يقل عن ٢٤٥ من المدنيين، بمن فيهم ٥٥ امرأة وسبعة أطفال، في هجمات نسبت إلى تحالف القوى الديمقراطية في عام ٢٠١٨. وأفيد بأن الجماعة تواصل تجنيد الأتباع من البلدان في منطقة البحيرات الكبرى وخارجها. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، شنت القوات المسلحة والبعثة عملية عسكرية مشتركة ضد هذه الجماعة لمنع هجوم محتمل على بلدة بيني ولحماية المدنيين. وقتل في أثناء العملية ما مجموعه ١٣ من جنود القوات المسلحة وسبعة من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن المتحدث العسكري باسم أوغندا عن نشر ٤٠٠٠ من القوات على طول الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية لمنع تسلل تحالف القوى الديمقراطية وهجماته. وفي مقاطعة إيتوري، تواصل الحوار بشأن التسريح ونزع السلاح بين الحكومة وقوة المقاومة الوطنية في إيتوري المتمردة، واجتمع الطرفان في ٢٠ كانون الثاني/يناير، وناقشا مرحلة ما قبل الإيواء المؤقت والمسائل المالية، واتفقا على إجراء تقييم أمني لمواقع ما قبل الإيواء المؤقت، كما عقدا اجتماعات مع سلطات المقاطعات. وفي الوقت نفسه، أصبحت جماعات فرعية تابعة لجيش الرب للمقاومة أكثر نشاطًا في مقاطعة أويلي العليا، وشهد النصف الثاني من كانون الثاني/يناير زيادة في عدد الحوادث المنسوبة إلى هذه الجماعة المسلحة.

٥ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، اعتقلت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المتحدث الرسمي باسم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ونائب رئيس استخباراتها، وأفادت مصادر إعلامية بتسليمهما إلى رواندا في كانون الثاني/يناير. وفي حين أن تسليم مقاتلي القوات الديمقراطية المنزوعي السلاح وإعادة تم إلى وطنهم قد أضعف الجماعة، فلا تزال تلك القوات نشطة. وفي يومي ١٦ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أفيد بمقتل سبعة جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في هجومي منفصلين شنهما متمردون يشتبه في انتمائهم للقوات الديمقراطية. وأجبرت عمليات عسكرية في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير ضد جماعة منشقة عن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهي المجلس الوطني للتجديد والديمقراطية - جناح أوبويونغ، هذا المجلس على التحلي عن مواقعه في كيفو الشمالية والانتقال إلى كيفو الجنوبية.

٦ - وفي بوروندي، لا تزال الحالة الأمنية هادئة نسبيًا ولكن لا يمكن التنبؤ بها واتسمت بحوادث أمنية متفرقة. وفي ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، هاجم أفراد مسلحون مجهولو الهوية بلدة نكوروبوي كولين في مقاطعة رويغي، على الحدود بين بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر،

هاجمت عناصر يشتبه في انتمائها للجماعة البوروندية المسلحة المسلحة المقاومة من أجل دولة القانون في بوروندي - تابارا (حركة تابارا للمقاومة) موقعا تابعا للجيش في مقاطعة بوبانزا. وأسرت القوات المسلحة البوروندية اثنين من المهاجمين، في حين فر الآخرون إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧ - ولا تزال الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى هشة. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، هاجم الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهو جماعة مسلحة تابعة لائتلاف سيليكاسا، بمشاركة مدنيين مسلحين، مخيما للأشخاص المشردين في ألينداو. وقتل ما بين ٧٠ إلى ١٠٠ من المدنيين الذين يستضيفهم المخيم ويُقدّر عددهم بـ ١٨ ٠٠٠. وإضافة إلى ذلك، واصلت بعض الجماعات المسلحة الحصول على أسلحة وذخائر من البلدان المجاورة، على نحو ما أفاد به فريق الخبراء المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى في تقريره S/2018/1119.

٨ - وفي جنوب السودان، تواصلت الاشتباكات المتقطعة بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وقوات المعارضة، وكذلك فيما بين جماعات المعارضة. وأبلغ أيضا عن حوادث وقعت بين القبائل ودخلها، مما أسفر عن إصابات في صفوف المدنيين وتشريدهم.

٩ - وأبلغ عن حوادث أمنية عبر الحدود في المناطق الواقعة بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، مما أسهم في زيادة التوترات بين بوروندي ورواندا. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، أفيد بأن عناصر يشتبه في انتمائها للقوات التحريرية الوطنية قد دخلت بوروندي من كيفو الجنوبية للهجوم على مركز حدودي في غاتومبا. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، قتل زعيم محلي ينتمي إلى فصيل إمبونيراكور، وهو جناح الشباب بالحزب الحاكم، هو وزوجته، قرب الحدود مع رواندا. ونسبت وزارة الأمن العام في بوروندي الهجوم إلى جماعة مسلحة من رواندا. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بأن عناصر مسلحة مجهولة الهوية من رواندا قد قتلت ثلاثة مدنيين في مقاطعة سيبيتوكي في بوروندي. وأيضا، في تشرين الأول/أكتوبر، أفيد بأن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قد اشتبكت مع قوات التحرير الوطنية في كيفو الجنوبية. وإضافة إلى ذلك، أفيد بأن قوات الدفاع الوطني البوروندية قد دخلت كيفو الجنوبية بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الثاني/يناير، لتلاحق عناصر مسلحة بوروندية. كما أبلغ عن وقوع اشتباكات مميتة بين قوة الدفاع الوطني البوروندية، بدعم من فصيل إمبونيراكور، وحركة تابارا للمقاومة، وكذلك قوات التحرير الوطنية.

١٠ - كما شنت جماعات مسلحة هجمات استهدفت رواندا. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، قامت قوات أبكونغوزي المقاتلة التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا بتوغل عبر الحدود في قرية بوسيسامانا، في محافظة روبافو في رواندا، وقتلت ما لا يقل عن ثلاثة جنود، وفقا لما ذكرته حكومة رواندا. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، أفيد بأن مهاجمين مسلحين مجهولي الهوية وأفدين من بوروندي قد شنوا هجوما في قطاع كيتابي، بجنوب رواندا، وأحرقوا ثلاث سيارات للركاب وقتلوا اثنين من المدنيين. وحسبما ذكره المتحدث الرسمي العسكري في رواندا، فقد قُتل ثلاثة من المهاجمين في حين فر الباقون إلى بوروندي.

١١ - وأبلغ فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية عن وجود تحالف مسلح يعرف باسم "P5"، مرتبط بجماعات المعارضة الرواندية، ينشط في كيفو الجنوبية، وأفيد بأنه تلقى أسلحة وذخائر من بوروندي.

١٢ - وفي أيلول/سبتمبر، قامت آلية المتابعة لإعادة المقاتلين السابقين إلى الوطن، التي أطلقت في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨، بتيسير إعادة ١١ من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا المنزوعي

السلاح إلى رواندا من معسكر والونغو للعبور، في كيفو الجنوبية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تطوع ٥٢ مقاتلاً آخر من مقاتلي القوات الديمقراطية ومعالوهم للعودة إلى الوطن. وبذلك بلغ مجموع عدد مقاتلي القوات الديمقراطية المنزوعي السلاح الذين عادوا إلى الوطن من خلال آلية المتابعة ٩٨ فرداً منذ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

١٣ - وبين يومي ٢٠ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت السلطات الكونغولية، من خلال ترتيبات ثنائية مع حكومة رواندا، بإعادة ٣٩٢ ١ من مقاتلي القوات الديمقراطية المنزوعي السلاح، ومعالوهم، إلى الوطن، بعد إغلاق معسكرات العبور في كانيوباغونغو وكيسانغاني ووالونغو، في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفضلاً عن ذلك، سبق أن احتُجر ٢٤٢ من عناصر القوات الديمقراطية في سجن أنغينغا، بمقاطعة خط الاستواء، وسُلموا إلى رواندا. ونقل جميع المقاتلين المنزوعي السلاح إلى معسكر موتوبو للتسريح وإعادة الإدماج في رواندا.

١٤ - وفي تطور إيجابي آخر، في تشرين الأول/أكتوبر، أفضى التعاون بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة إلى نقل من تبقى من أفراد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، البالغ عددهم ٥١ فرداً، إلى خارج مباني البعثة، وقد كانوا تحت رعاية البعثة منذ آب/أغسطس ٢٠١٦.

باء - التطورات السياسية

١٥ - كانت الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحوار غير الحاسم بين الأطراف البوروندية هما التطوران السياسيان الرئيسيان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما ظلت التوترات بين بعض البلدان وانعدام الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان من المسائل المثيرة للقلق.

١٦ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، زادت حدة التوترات السياسية قبل الانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية الوطنية والمحلية، التي جرت في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر. وفي حين أن الاقتراع قد استُهل في جو سلمي إلى حد كبير في معظم أنحاء البلد، فقد أرجأت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة التصويت حتى آذار/مارس ٢٠١٩ في أربع دوائر انتخابية، هي إقليم بيني ومدينة بيني ومنطقتي بوتيمبو ويومي، محتجة بتفشى فيروس إيبولا وشواغل متصلة بالأمن. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، نشرت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية وأعلنت فوز زعيم المعارضة فيليكس تشيسيكيدى، متقدماً على مرشح آخر من المعارضة، مارتن فايولو، وعلى مرشح الائتلاف الحاكم، الجبهة المشتركة من أجل الكونغو، إيمانويل رامازاني شاداري. وطعن مؤتمر الأساقفة الكاثوليك لجمهورية الكونغو الديمقراطية في النتائج، قائلاً إنها تتعارض مع البيانات التي جمعها ما يزيد على ٤٠.٠٠٠ من مراقبي الانتخابات الوطنيين التابعين له. وأعلنت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة أيضاً نتائج الانتخابات التشريعية، وقد احتفظت فيها الجبهة المشتركة من أجل الكونغو بأغلبية في الجمعية الوطنية، وكذلك في مجالس المقاطعات. وستبت المحاكم بنهاية آذار/مارس في عدد من الطعون المرفوعة ضد نتائج الانتخابات التشريعية. وقد رفضت المحكمة الدستورية طعناً قانونياً رفعه السيد فايولو ضد النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية مؤكدة بذلك النتائج التي أعلنت فوز السيد تشيسيكيدى. وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، أدى السيد تشيسيكيدى اليمين رئيساً لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٧ - ولا تزال الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية تشترك عن كثب طوال العملية الانتخابية. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أوفدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بعثة استشارية انتخابية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتلقت البعثة ضمانات من الحكومة بأن الانتخابات ستجرى وفقاً للمعايير الدولية ولمبادئ الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ذات الصلة. وقام مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، إسماعيل شرقي، بزيارة إلى كينشاسا في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر للحوار مع أصحاب المصلحة الكونغوليين. وعقب اجتماع عقد في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، دعا مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الكونغوليين إلى ردم هوة خلافاتهم بشأن الانتخابات.

١٨ - وفي ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، عقد دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو، بصفته رئيساً للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، مؤتمر قمة مشتركاً بين المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، حيث كان المؤتمر مناسبة للإعراب عن القلق الشديد إزاء المناخ السياسي المتوتر في الفترة السابقة للانتخابات ولدعوة جميع الأطراف الفاعلة الكونغولية إلى التحلي بضبط النفس.

١٩ - وقد نشر بعثات للمراقبة كل من الاتحاد الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ولاحظت بعثتا المراقبة التابعتان للاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في تقريريهما الأوليين المؤرخين ٢ كانون الثاني/يناير، أن الانتخابات قد جرت في ظروف سلمية ومقبولة إلى حد كبير، رغم بعض التحديات.

٢٠ - وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، أصدر إدغار لونغو، رئيس زامبيا، والرئيس ساسو نغيسو بيانين منفصلين، بصفتهما الرئيسين المشاركين لهيئة الشؤون السياسية والدفاع والأمن التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، على التوالي، وأشارا فيهما إلى المنازعات حول النتائج ودعيا إلى إعادة فرز الأصوات وتشكيل حكومة شاملة للجميع، على حد سواء.

٢١ - وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، عقدت المجموعة الثلاثية المزدوجة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي اجتماعاً تشاورياً أُعيد فيه تأكيد دور المحكمة الدستورية الكونغولية ودعي المجتمع الدولي إلى احترام دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما دُعي إلى احترام سيادة البلد وسلامته الإقليمية. وفي اليوم نفسه، عقد رئيس رواندا، بول كاغامبي، بصفته رئيس الاتحاد الأفريقي، جلسة مشاورات رفيعة المستوى مع بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لبحث الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتضمن البيان الصادر عن جلسة المشاورات الرفيعة المستوى الإعراب عن شكوك جدية بشأن مطابقة النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية للأصوات المدلى بها، ووجهت دعوة لإرجاء الإعلان عن نتائج الانتخابات النهائية. كما ورد في البيان أن وفداً رفيع المستوى سيسافر إلى كينشاسا للتباحث مع أصحاب المصلحة الكونغوليين بغية التوصل إلى توافق بشأن طريقة للخروج من الأزمة التي يعيشها البلد بعد الانتخابات. بيد أن البعثة التي كان مقرراً إيفادها أرجئت إلى أجل غير مسمى، وذلك عقب الحكم الذي أصدرته المحكمة الدستورية في ١٩ كانون الثاني/يناير، وأيدت فيه النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية.

٢٢ - وفي بوروندي، ظلت التوترات بين الحكومة والمعارضة عالية، حيث أدانت المعارضة الانتهاكات المستمرة للحريات السياسية وحقوق الإنسان. وبالمثل، فقد استمرت العلاقات المتوترة بين بوروندي وجماعة شرق أفريقيا حول وضع الحوار بين الأطراف البوروندية.

٢٣ - وقد أدت الحوادث المتصلة بالأمن على الحدود بين بوروندي ورواندا، والدعوة التي أطلقها الرئيس نكورونزيزا إلى عقد مؤتمر قمة استثنائي لجماعة شرق أفريقيا بشأن بوروندي - رواندا إلى توتر العلاقات بين البلدين. وخلال مؤتمر صحفي عقد في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، رأى الرئيس كاغامي أن بعض البلدان المجاورة تدعم جماعات المعارضة الرواندية، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والمؤتمر الوطني لرواندا. وأكد أنه على الرغم من أن رواندا مستعدة لمعالجة التحديات الأمنية على حدودها، فإن بلده لن يرد على ما وصفه باستفزازات صادرة من بوروندي. وفي ١ شباط/فبراير، تسلمت رواندا قيادة جماعة شرق أفريقيا من أوغندا، خلال مؤتمر قمة عادي، تقرر فيه إرجاء المداولات بشأن الحالة في بوروندي.

٢٤ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، تواصلت الجهود المبذولة من خلال المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة بغية تعزيز الحوار بين الحكومة والجماعات المسلحة. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، التقى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بالرئيس فاوستين آرشانج تواديرا في بانغي وشدد على ضرورة التعجيل بتنفيذ المبادرة الأفريقية. وفي الفترة من ٨ إلى ١٠ كانون الثاني/يناير، قام وفد وزاري من المنطقة، بقيادة مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، بزيارة إلى بانغي. وعقب الزيارة، بدأت محادثات بين الحكومة و ١٤ جماعة مسلحة في ٢٤ كانون الثاني/يناير في الخرطوم، وتوجت باتفاق سلام وُقّع في ٥ شباط/فبراير.

٢٥ - وفي جنوب السودان، وعلى الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، الموقع في ١٢ أيلول/سبتمبر في أديس أبابا، فإن الطرفين لم يستوفيا بعد عدة نقاط مرجعية، بما في ذلك الامتثال للوقف الدائم لإطلاق النار والإفراج عن السجناء السياسيين. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قام مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بتوجيه مبعوثه الخاص لكي يتصل بالجماعات المتحاربة التي لم توقع على الاتفاق المنشط، حتى تشارك بدورها في تنفيذه.

جيم - الحالة الإنسانية

٢٦ - لا يزال العدد الكبير من الأشخاص المشردين في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما من بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، مصدر قلق كبير. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، نزح نحو ١١,٢ مليون شخص قسراً، بمن فيهم ٧,٢ ملايين مشرد داخلياً وأكثر من ٤ ملايين من اللاجئين ومن ملتمسي اللجوء. ويأتي معظم اللاجئين وملتمسي اللجوء، البالغ عددهم ٤ ملايين، من جنوب السودان (٢,٢٨ مليون) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٥٠٠ ٦١٩) وبوروندي (٣٠٠ ٤٠٢) والسودان (٣٠٠ ٣٢٨) ورواندا (٤٠٠ ٢٣٦). وفضلاً عن ذلك، كان ما يزيد على ٢٢,٧ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الغذائية. ولا تزال أوغندا هي أكبر بلد مضيف للاجئين في المنطقة، حيث تستضيف ١,١٩ مليون لاجئ، يليها السودان (١,١ مليون) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٨٢٨ ٥٣٤).

٢٧ - وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وحدها، فرّ نحو ١٥٩ ٠٠٠ كونغولي إلى بلدان مجاورة، بزيادة كبيرة خصوصاً في تدفقات اللاجئين إلى أوغندا وبوروندي

وزامبيا وكينيا. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أدت اشتباكات بين المجتمعات المحلية في مقاطعة ماي - ندومي في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أكبر تدفق للاجئين الكونغوليين في جمهورية الكونغو خلال ما يقرب من عقد من الزمان.

٢٨ - وحتى كانون الأول/ديسمبر، تمت استضافة نحو ٣٥٠.٠٠٠ من اللاجئين البورونديين في بلدان أخرى في المنطقة، ولا سيما في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ومع ذلك، فقد تواصلت رحلات العودة الطوعية التي تدعمها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ حيث عاد نحو ٧٧٣ ٤٤ من اللاجئين البورونديين طوعاً من جمهورية تنزانيا المتحدة في عام ٢٠١٨.

٢٩ - ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أُفيد بأن أنغولا أعادت نحو ٣٧٠.٠٠٠ من المهجرين الكونغوليين غير النظاميين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما طُرد نحو ٢.٠٠٠ من اللاجئين الكونغوليين، مما أجج التوتر بين البلدين.

٣٠ - ومن التطورات الأخرى المثيرة للقلق، في آب/أغسطس ٢٠١٨، تفشي فيروس إيبولا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، فإن خطر الانتشار الإقليمي عالٍ جداً، رغم عدم الإبلاغ عن أي حالة في البلدان المجاورة حتى الآن. ورداً على ذلك، قامت أوغندا وبوروندي وجنوب السودان ورواندا بجملة أمور، منها تعزيز المراقبة وتبادل المعلومات واستحداث خطط للطوارئ، في حين أن جمهورية تنزانيا المتحدة أغلقت حدودها. وقد أعيق التصدي لتفشي الوباء باستمرار انعدام الأمن في منطقة بيني، وذلك خصوصاً بسبب هجمات تحالف القوى الديمقراطية، فضلاً عن إضرابات عامة لعدة أيام في بلدة بيني، في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

٣١ - وما زال نقص التمويل لجهود الاستجابة الإنسانية يؤثر على إيصال المساعدات إلى من هم في حاجة إليها. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، مَوَّلَ خطط الاستجابة الإقليمية للاجئين فيما يخص كل من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان في عام ٢٠١٨ بنسبة ٣٣ في المائة و ٣٤ في المائة و ٥٠ في المائة، على التوالي.

دال - حقوق الإنسان

٣٢ - لا تزال العمليات السياسية المتوترة، مقترنة بتقلص الحيز السياسي والقيود المفروضة على الحقوق والحريات الأساسية، تؤثر على حالة حقوق الإنسان في بعض البلدان في المنطقة. وقد أُبلغ عن هجمات شنتها على المدنيين جماعات مسلحة، وفي بعض الحالات، قوات أمن تابعة للدولة، بما في ذلك العنف الجنسي والجسدي، في حين أن المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان واحترام سيادة القانون لا تزال ضعيفة. واستُهدفت عمداً في عدة مناسبات جهات فاعلة دولية، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإنسانية وحفظ السلام التابعين للأمم المتحدة.

٣٣ - وتواصلت في جمهورية الكونغو الديمقراطية انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يرتبط منها بالقيود المفروضة على الحيز الديمقراطي، خصوصاً في أثناء الحملة الانتخابية. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، أدانت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان القمع العنيف للمظاهرات والاستخدام المفرط للقوة من جانب الشرطة وقوات الأمن الكونغولية. وقد أدت الفترة الانتخابية إلى تفاقم مختلف التوترات بين الجماعات العرقية خلال الحملات، وكذلك عقب إعلان النتائج المؤقتة. كما وردت تقارير عن

التهريب والمضايقة للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، في حين أوقفت السلطات بعض وسائل الإعلام التابعة للمعارضة. وفضلا عن ذلك، في الفترة بين ٣١ كانون الأول/ديسمبر و ١٩ كانون الثاني/يناير، حجبت الحكومة الوصول إلى الإنترنت والرسائل النصية في جميع أنحاء البلد.

٣٤ - وفي بوروندي، لا تزال المسائل المثيرة للقلق البالغ تشمل ما أُبلغ عنه من عدد انتهاكات حقوق الإنسان ونطاقها، واستمرار احتجاز السجناء السياسيين وسجناء الرأي، والقيود المستمرة على الحيزين المدني والسياسي. وفي ظل هذه الخلفية، قرر مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ تمديد ولاية لجنة التحقيق لمدة سنة أخرى. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، طلبت الحكومة رسمياً إغلاق مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي، محتجة بتحسين الحالة الأمنية، فضلاً عن التقدم المحرز في معالجة المسائل المتصلة بحقوق الإنسان.

٣٥ - وفي تطور منفصل، أصدر المدعي العام في بوروندي، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أوامر اعتقال دولية ضد الرئيس السابق بيير بويويا و ١٦ من كبار المسؤولين العسكريين والمدنيين الآخرين من التوتسي، بدعوى ضلوعهم في اغتيال الرئيس ميلكيور نداداي في عام ١٩٩٣. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، أكد الرئيس السابق بيير بويويا أن القرار يعد تحركاً سياسياً لصرف الانتباه عن الأزمة السياسية المستمرة وحذر من أن القرار يمكن أن يؤجج مرة أخرى العنف العرقي بين الهوتو والتوتسي.

٣٦ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، استمرت الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من قبل الجماعات المسلحة، بما في ذلك عمليات القتل والاختطاف وتدمير الممتلكات. وسلمت سلطات أفريقيا الوسطى، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ألفريد بيكاتوم، وهو عضو برلماني وزعيم سابق لميليشيات أنتي بالاك، إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أُلقت القبض على باتريس - إدوارد نغيسونا، "المنسق الوطني العام" لميليشيات أنتي - بالاك، امثالاً لمذكورة توقيف صادرة عن المحكمة الجنائية الدولية في ٧ كانون الأول/ديسمبر. وكلاهما مطلوبان في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبت في الفترة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

٣٧ - وفي جنوب السودان، لا تزال حالة حقوق الإنسان تبعث على القلق، حيث ارتكبت الأطراف المتحاربة انتهاكات ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، في مناخ من الإفلات من العقاب. وفي الفترة بين ١٩ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، قام أفراد مجهولو الهوية بمهاجمة ما يزيد على ١٥٠ من النساء والفتيات بالقرب من بانتيو في شمال جنوب السودان. ويتولى خبراء كلفهم مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التحقيق في الهجمات ومن المتوقع أن يقدموا استنتاجاتهم إلى المجلس في آذار/مارس ٢٠١٩. كما ظل العاملون في المجال الإنساني ومعداته أهدافاً للعنف.

ثالثاً - تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون

٣٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى التواصل مع القادة الوطنيين والإقليميين والجهات الضامنة للاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون والجهات الشريكة الأخرى، بغية النهوض بتنفيذ الالتزامات الوطنية والإقليمية والدولية، فضلاً عن القرارات التي اعتمدت في الاجتماع الرفيع المستوى التاسع لآلية الرقابة الإقليمية، المعقود في ٨ تشرين الأول/أكتوبر في كمبالا.

ألف - التزامات جمهورية الكونغو الديمقراطية

٣٩ - شهدت قيادة الآلية الوطنية للرقابة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عدة تغييرات، أثرت سلباً على رصد قيام الوزارات وغيرها من المؤسسات الوطنية ذات الصلة بتنفيذ الالتزامات الوطنية المدرجة في الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون.

٤٠ - وتنفيذاً للالتزام الوطني الثاني، وهو "تعزيز سلطة الدولة، وخاصة في المنطقة الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك منع الجماعات المسلحة من زعزعة استقرار البلدان المجاورة"، أغلقت السلطات الكونغولية معسكرات العبور التابعة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في المنطقة الشرقية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وأعادت ٦٣٤ ١ من مقاتلي القوات الديمقراطية المنزوعي السلاح ومعاليهم إلى الوطن، وكان بعضهم قد سبق احتجازه، وذلك بموجب اتفاق ثنائي مع رواندا.

٤١ - وتنفيذاً للالتزام الوطني السادس، وهو "النهوض بخطة المصالحة الوطنية والتسامح وإرساء الديمقراطية"، والعملية الانتخابية، قدمت بعثة منظمة الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة الدعم لتدريب المرشحات ومنظمات الشباب من خلال تعزيز المهارات في مجال الاتصالات، كجزء من مساهمة الأمم المتحدة في إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع. وقد نُظِّمت عدة حلقات عمل تدريبية في جميع أنحاء البلد في ذلك السياق.

باء - التزامات المنطقة

٤٢ - سُجِّل تقدم في تعزيز التعاون بين الأطراف الموقعة بغية تحييد القوى الهدامة وإعادة المقاتلين الأجانب المنزوعي السلاح، على نحو ما ورد في الفقرتين ١٣ و ١٤. كما واصل قادة المنطقة والمنظمات الانخراط في دعم العملية الانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والحوار بين الأطراف البوروندية، على التوالي. وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير كذلك تقدماً نحو تحقيق التكامل الاقتصادي والتعاون القضائي، على الرغم من أن العلاقات المتوترة بين بعض البلدان، التي اتسمت بتبادل الاتهامات بالتدخل وتقديم الدعم إلى الجماعات المسلحة، قد أثرت سلباً على التماسك والتعاون في المنطقة.

٤٣ - وإضافة إلى التقدم المحرز في إعادة المقاتلين المنزوعة أسلحتهم، اتفق قادة المنطقة، خلال الاجتماع الرفيع المستوى التاسع لآلية الرقابة الإقليمية، على تعزيز آليات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ذات الصلة، ولا سيما آلية المتابعة المشتركة بشأن تحالف القوى الديمقراطية، التي يوجد مقرها في كاسيسي، أوغندا. وشددوا أيضاً على الحاجة إلى المزيد من التعاون الإقليمي صوب التحييد الكامل والسريع للقوى الهدامة.

٤٤ - كما انخرطت بلدان المنطقة على الصعيد الثنائي في مواجهة الحوادث الأمنية عبر الحدود. وعقب عدة حوادث أمنية في مناطق متنازع عليها في بحيرة إدوارد، بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، اتفق المسؤولون العسكريون من كلا البلدين في كانون الأول/ديسمبر على تسيير دوريات حدودية مشتركة في المناطق المتضررة. وعقب الهجوم الذي وقع في ١٠ كانون الأول/ديسمبر وذُكر في الفقرة ١٠، أنشأت جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا لجنة ثنائية للتحقيق في الحادث.

٤٥ - وعلى الصعيد السياسي، اجتمعت، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا في إطار لجنة التحقيق الوطنية الثنائية التابعة لهما، لمناقشة التطورات السياسية وغيرها من

المسائل ذات الاهتمام المشترك. وبالمثل، عقدت أوغندا والسودان اجتماعاً للجنة الثنائية الدائمة في الفترة من ٥ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر. وفضلاً عن ذلك، وكما ذكر سابقاً، فقد تواصلت القادة والمنظمات في المنطقة مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والجهات الفاعلة السياسية، من أجل المساهمة في إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في البلد.

٤٦ - وفيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي الإقليمي، وقعت جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو اتفاقاً في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، لإقامة أول مشروع لجسر بري - حديدي يربط عاصمتيهما كينشاسا وبرازافيل. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، التزمت أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ورواندا وكنيا، خلال اجتماع للجنة الخبراء الحكومية الدولية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، بتعزيز التكامل الإقليمي، وذلك عن طريق الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، الذي اعتمدته الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في ٢١ آذار/مارس. وحتى الآن، صدقت على الاتفاق أوغندا وجمهورية الكونغو وجمهورية أفريقيا ورواندا وكنيا.

٤٧ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اختتمت جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا مفاوضات بشأن مشروع طريق كاسومينو - مويندا، الذي يُتوقع أن يفتح ممراً جديداً هاماً للتجارة الإقليمية. وبغية تبسيط إجراءات عبور الحدود وتعزيز التجارة في المنطقة، اكتمل بحلول ١ كانون الأول/ديسمبر إنجاز ١٢ مركزاً من أصل ١٥ مركزاً من "مراكز الحدود ذات المنفذ الواحد" المقرر إنشاؤها، وذلك من خلال التعاون بين جماعة شرق أفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي. ودخل ما مجموعه ١٠ من هذه المراكز الحدودية حيز التشغيل حالياً.

٤٨ - كما تعاونت البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون في قضايا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، من خلال شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى، التي فُعلت بدعم من مكتب مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى.

جيم - التزامات المجتمع الدولي

٤٩ - لقد أجرى المبعوثون الخاصون والممثلون الخاصون في منطقة البحيرات الكبرى مشاورات منتظمة لدعم العمليتين السياسيتين السلميتين والشاملتين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. ففي ٢٧ أيلول/سبتمبر، قامت ألمانيا، التي كانت حينها تتولى رئاسة فريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بمعية مكتب مبعوثي الخاص، بإجراء مشاورات بشأن منطقة البحيرات الكبرى في نيويورك. وكان من ضمن المشاركين عدد من كبار المسؤولين من بلدان في المنطقة وممثلين للمجتمع الدولي. واجتمع فريق الاتصال الدولي مرة أخرى في ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر في برلين، حيث أجريت مشاورات مع ممثلي بلدان في المنطقة والمنظمات الإقليمية. وركزت المناقشات على الخيارات المتاحة لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي دعماً للعمليات الانتخابية وعمليات الحوار، والتصدي للتهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة، وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، ومعالجة الاستغلال والاتجار غير المشروعين بالموارد الطبيعية.

٥٠ - وعلاوة على ذلك، شجع فريق الاتصال الدولي، في بيان أدلى به في الاجتماع الرفيع المستوى التاسع لآلية الرقابة الإقليمية، على الحوار والاستفادة الكاملة من الآليات القائمة في السعي إلى تحقيق الأهداف المحددة في الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون.

٥١ - وأُحرز تقدم في تنفيذ الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى الذي يهدف إلى مواءمة الولايات التي تضطلع بها الأمم المتحدة على صعيد المنطقة في المجالين الإنمائي والسياسي، وقد تسنى ذلك بفضل التعاون المستمر بين مكتب مبعوثي الخاص وأفرقة الأمم المتحدة القطرية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أُعلن في بوجومبورا عن مشروع لدعم المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بقيمة ١٠ ملايين يورو، بتمويل من الاتحاد الأوروبي. وفي ١٩ شباط/فبراير، اجتمع مجلس إدارة الإطار الاستراتيجي الإقليمي، واستعرض المجلس حالة تنفيذ المشاريع الجارية.

رابعاً - تنفيذ خريطة الطريق التي وضعها مبعوثي الخاص

ألف - الدعم المقدم إلى آليات إدارة الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون

٥٢ - حضر رؤساء دول وحكومات البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون وممثلو المؤسسات الضامنة الاجتماع الرفيع المستوى التاسع لآلية الرقابة الإقليمية الذي عُقد في ٨ تشرين الأول/أكتوبر في كمبالا. وقبل انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى، الذي ترأسه الرئيس موسيفيني، بصفته الرئيس المقبل للآلية، انعقد اجتماع لوزراء الخارجية، في ٦ تشرين الأول/أكتوبر في كمبالا، والاجتماع الثاني والعشرون للجنة الدعم التقني، في ٦ و ٧ أيلول/سبتمبر في نيروبي.

٥٣ - ومبادرة من مبعوثي الخاص، عُقدت في إطار الاجتماع الرفيع المستوى التاسع جلسة مغلقة لمناقشة سبل بناء الثقة بين قادة المنطقة. وكان ذلك استجابة للنتائج المنبثقة عن الحلقة الدراسية التي نظمت بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة للاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون، التي نُظمت في ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٨ في أديس أبابا، وعن المشاورات التي أُجريت بعد ذلك مع الجهات الفاعلة الإقليمية. وأعرب المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى التاسع لآلية الرقابة الإقليمية عن قلقهم إزاء أنشطة الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وآثارها على الصعيد الإقليمي، وأشاروا إلى أن تلك الأنشطة تظل عقبة أمام تعميق علاقات الثقة بين الزعماء والشعوب في المنطقة.

٥٤ - ودعت آلية الرقابة الإقليمية في البيان الختامي للاجتماع الرفيع المستوى التاسع إلى الأخذ بنهج جديد لتعزيز التعاون الإقليمي في مواجهة التهديد الذي تشكله القوى السلبية، ولا سيما تحالف القوى الديمقراطية. وطلبت آلية الرقابة الإقليمية من الرئيس موسيفيني التشاور مع رؤساء الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وهيئة الشؤون السياسية والدفاع والأمن التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بشأن العمل المشترك في المستقبل. وطلبت الآلية كذلك من الأمم المتحدة المساعدة في حشد الدعم لتفعيل وتعزيز آليات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي للتصدي للخطر الذي تشكله القوى الهدامة.

٥٥ - وطلبت آلية الرقابة الإقليمية أيضاً إلى الرئيس ساسو نغيسو، بصفته رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، أن ينظر في اتخاذ مبادرات لتعزيز أواصر الصداقة والتعاون بين قادة المنطقة، استناداً إلى المبادرات السابقة التي أطلقها في هذا الصدد.

٥٦ - ودعا المشاركون إلى مواصلة التعاون بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا لإكمال عملية إعادة مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا المنزوعة أسلحتهم ومعاليهم من شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أوطانهم، وكذلك لإعادة مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقين ومعاليهم من أوغندا ورواندا.

٥٧ - واستعرض المشاركون أيضاً العمليات السياسية وعمليات الحوار الجارية في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، وشددوا على الحاجة إلى عمليات انتخابية وسياسية شاملة للجميع في المنطقة.

٥٨ - وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم مبعوثي الخاص الدعم إلى حكومة أوغندا في جمع ممثلي أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا، إضافة إلى المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي، لمناقشة الإجراءات ذات الأولوية لتنفيذ القرارات المنبثقة عن الاجتماع الرفيع المستوى التاسع لآلية الرقابة الإقليمية. وكان من الحاضرين أيضاً شركاء دوليون وخبراء إقليميون.

٥٩ - وناقش المشاركون الخطوات التالية لتقييم وتعزيز الآليات القائمة التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك آلية المتابعة المشتركة المعنية بتحالف القوى الديمقراطية والآلية المشتركة الموسعة للتحقق. وأوصوا بعقد اجتماع لأجهزة الأمن والاستخبارات من البلدان المتضررة من أنشطة الجماعات المسلحة من أجل تعزيز التعاون وتحسين تبادل المعلومات بشأن هذه الجماعات. وأوصوا كذلك بإنشاء فريق عامل يتألف من خبراء وممثلين للوزارات المعنية لتحديد مشاريع التكامل الاقتصادي عبر الحدود، بالاستناد إلى ما بُذل من جهود فيما مضى.

٦٠ - وعقب هذه المشاورات، اجتمعت لجنة الدعم التقني في ٢٤ و ٢٥ كانون الثاني/يناير في نيروبي واتفقت على تحديد المبادرات الملموسة التي من شأنها أن تفضي إلى بناء الثقة وتعزيز تبادل المعلومات بين البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري بشأن القوى السلبية. وناقشت اللجنة أيضاً مسألة تعزيز آلية المتابعة المشتركة المعنية بتحالف القوى الديمقراطية، ودعت البلدان المساهمة إلى تقديم الأفراد والمساهمات المالية. وعلاوة على ذلك، دعا المشاركون إلى اتباع نهج سياسي واستراتيجي لتحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة، على أن يعزز هذا النهج، على سبيل الأولوية، من مكانة الموارد الطبيعية باعتبارها قوة دافعة للرخاء المشترك.

٦١ - وأجرى مبعوثي الخاص مشاورات إضافية مع الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ففي ٦ شباط/فبراير، اجتمع ممثلو المنظمات الضامنة على المستوى الوزاري في أديس أبابا. ورحب المشاركون بالجهود المتجددة المبذولة على الصعيد الإقليمي لنزع شوكة الجماعات المسلحة، بما في ذلك مبادرة من المقرر تنفيذها لبناء الثقة في مجالي الأمن والاستخبارات. وأشاروا أيضاً إلى ضرورة استكشاف نهج سياسية واستراتيجية يمكن اتباعها إزاء التكامل الاقتصادي في المنطقة.

باء - المساعي الحميدة المبذولة من الأمين العام

٦٢ - في إطار المساعي الحميدة التي أبدتها، تباحث مبعوثي الخاص مع الزعماء على صعيد المنطقة، وأبرز الحاجة إلى حوار صريح لمعالجة المسائل التي يمكن أن تضر بالعلاقات الطيبة والتعاون. وشجع

مبعوثي الخاص أيضا أولئك الزعماء على تعزيز التعاون لتحسين الأمن، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتشجيع التعاون القضائي، وتعزيز التكامل الاقتصادي، والتشجيع على تسخير الموارد الطبيعية لتحقيق الرخاء المشترك.

تعزيز التعاون وبناء الثقة

٦٣ - لقد ظل مبتغى معالجة انعدام الثقة بين بعض الدول الموقعة على الاتفاق الإطاري وبناء الثقة من أولويات مبعوثي الخاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي هذا الصدد، تباحث مبعوثي الخاص مع كبار مسؤولي الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بالإضافة إلى كبار ممثلي حكومات أوغندا وجمهورية الكونغو وزامبيا، بصفتهم، على التوالي، الرؤساء الحاليين لآلية الرقابة الإقليمية التابعة للاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وهيئة الشؤون السياسية والدفاع والأمن التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٦٤ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، اجتمع مبعوثي الخاص مع الرئيس ساسو نغيسو في برازافيل، لمناقشة عدد من الأمور منها متابعة الطلب الذي وجه إلى الرئيس ساسو نغيسو خلال الاجتماع الرفيع المستوى التاسع لآلية الرقابة الإقليمية من أجل اتخاذ مبادرات لتعزيز أواصر الصداقة والتعاون بين القادة في المنطقة. واتفق الرئيس ساسو نغيسو على تكثيف جهوده في هذا الصدد، وأشار في الوقت نفسه إلى تردد بعض القادة في مناقشة المسائل التي تدكي عدم الثقة فيما بينهم.

نزع شوكة القوى الهدامة

٦٥ - شجع مبعوثي الخاص على تحديد الاهتمام والتعاون للتصدي للخطر الذي تشكله الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعملا بالقرارات المتخذة خلال الاجتماع الرفيع المستوى التاسع لآلية الرقابة الإقليمية، ناقش مبعوثي الخاص مع كبار ممثلي الحكومات، بمن فيهم وزير خارجية أوغندا، والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ومسؤولو الاتحاد الأفريقي، أفضل السبل لتعزيز ما يجمع الأطراف الموقعة على الاتفاق الإطاري من تعاون في مجال تعزيز الآليات الإقليمية.

٦٦ - وفي الفترة من ١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر، قام مبعوثي الخاص بتيسير مهمة للتوعية والفرز قامت بها آلية المتابعة المخصصة في المعسكرات التي تستضيف محاربي حركة ٢٣ مارس السابقين المنزوعة أسلحتهم في رواندا. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، قام مكتب مبعوثي الخاص بعقد الاجتماع الثالث لآلية المتابعة في نيروبي لاستعراض جهود الإعادة إلى الوطن وتسريع وتيرتها. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، قام مكتب مبعوثي الخاص بزيارة إلى لجنة التسريح وإعادة الإدماج في رواندا، لمناقشة مسألة إعادة إدماج عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا السابقين الذين أُعيدوا إلى وطنهم من خلال آلية المتابعة، إضافة إلى مسألة الإغلاق الوشيك من قبل السلطات الكونغولية لثلاثة معسكرات من معسكرات العبور المخصصة للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٧ - خلال الاجتماع الرابع المعقود في ٢٤ كانون الثاني/يناير في نيروبي، اعتمدت آلية المتابعة جدولاً زمنياً لمهام الفرز والتوعية المقرر القيام بها في أوغندا ورواندا، للتقدم في إعادة أعضاء حركة ٢٣ مارس السابقين إلى وطنهم، إضافة إلى مهمة من المقرر القيام بها في رواندا لرصد عملية إعادة إدماج المقاتلين

السابقين في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ومُعالِيهم من أفراد أسرهم. وفي الفترة من ١٥ إلى ٢٢ شباط/فبراير، قام ممثلو مبعوثي الخاص، بمعية ممثلي حكومات أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، والبعثة المشتركة الموسعة للتحقق وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بزيارة إلى المعسكرات التي تستضيف أعضاء حركة ٢٣ مارس السابقين في أوغندا ورواندا. وقبل ذلك، في الفترة من ١١ إلى ١٣ شباط/فبراير، قام مكتب مبعوثي الخاص والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بزيارة تقييمية إلى مقر آلية المتابعة المعنية بتحالف القوى الديمقراطية، الذي يوجد مقره في كاسيسسي، بأوغندا. وبينما أوفدت جمهورية الكونغو الديمقراطية ممثلاً للعمل في الآلية، لا تزال ظروف تأخر الدول المشاركة في تقديم الأفراد والتحديات اللوجستية تعيق عمليات آلية المتابعة.

٦٨ - وقد أفضت هذه الأنشطة إلى شيء من حسن النوايا وتحسن التعاون بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا بخصوص المسألة التي طال أمدتها والمتعلقة بإعادة المقاتلين السابقين إلى أوطانهم. وساعد ذلك على تهيئة بيئة مواتية للقيام في تشرين الثاني/نوفمبر بإعادة جميع مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين تم نزع سلاحهم، والذين كانوا فيما مضى في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على أساس ترتيبات ثنائية بين السلطات الكونغولية والرواندية.

دعم الحوار والعمليات السياسية

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٦٩ - إدراكاً منه لأهمية إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قام مبعوثي الخاص بإشراك الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية لجعل العملية الانتخابية تفضي إلى نتائج لا تعكر الاستقرار. وظل على اتصال وثيق مع كبار المسؤولين الحكوميين من أنغولا وأوغندا وجمهورية الكونغو وزامبيا، إضافة إلى كبار ممثلي الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، من أجل المساعدة على كفالة الاتساق والتنسيق في الرسائل المقدمة إلى أصحاب المصلحة الكونغوليين. وعقد أيضاً سلسلة من المشاورات مع ممثلي الاتحاد الأوروبي وغيرهم من الشركاء بشأن الكيفية التي يمكن من خلالها دعم العملية.

بوروندي

٧٠ - لقد قدم مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى الدعم إلى مبعوثي الخاص إلى بوروندي من أجل تشجيع الحوار بين الحكومة والمعارضة. ففي اجتماع عُقد مع وزير الخارجية إزيكيل نيبينغا في ٢٥ أيلول/سبتمبر، حث مبعوثي الخاص الأطراف على معالجة جميع المسائل المتبقية عن طريق الحوار من أجل تمهيد الطريق أمام إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع في عام ٢٠٢٠، وأشار على بوروندي باتخاذ خطوات لتجاوز عزلتها الدبلوماسية. وفي اجتماع مع وزير خارجية أوغندا في ٤ كانون الأول/ديسمبر، رحب مبعوثي الخاص بجهود الوساطة التي يبذلها الرئيس موسيفيني، وأعرب عن تطلعه إلى مؤتمر القمة المقبل لجماعة شرق أفريقيا، مؤملاً أن يتيح المؤتمر فرصاً لإجراء مباحثات بين زعماء المنطقة بشأن كيفية المضي قدماً. وناقش مبعوثي الخاص أيضاً الحالة في بوروندي وعلاقة بوروندي مع رواندا مع الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وذلك في ١٢ كانون الأول/ديسمبر.

النهوض بالمرأة والسلام والأمن

٧١ - في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، ألفت الرئيسة السابقة لجمهورية أفريقيا الوسطى، كاثرين سامبا بانزا، كلمة في الاجتماع الرفيع المستوى التاسع لآلية الرقابة الإقليمية، باسم المجلس الاستشاري لمنتدى المرأة لدعم الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون. ونادت المتكلمة بمشاركة المرأة مشاركة مؤثرة في العمليات السياسية وعمليات السلام على صعيد المنطقة. وأقر المشاركون بعد ذلك التوصيات المنبثقة عن بعثات التضامن النسائية إلى بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، التي قامت بها ممثلات عن الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والأمم المتحدة، وتولى تسييرها مكتب مبعوثي الخاص، الأمر الذي سلب الضوء على قضايا المرأة والسلام والأمن في المنطقة.

٧٢ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قام مكتب مبعوثي الخاص والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بتنظيم اجتماع للوزراء المعنيين بالمساواة بين الجنسين من بلدان منطقة البحيرات الكبرى، في عنتيبي، بأوغندا. وأسفر الاجتماع عن اعتماد خطة العمل الإقليمية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأكد الوزراء من جديد، في جملة أمور، التزام حكوماتهم بتمكين المرأة، بحلول عام ٢٠٢٠، من حصة من المشاركة السياسية لا تقل عن ٣٠ في المائة.

٧٣ - وفي ١٣ شباط/فبراير، عقد مبعوثي الخاص الاجتماع العاشر للمجلس الاستشاري لمنتدى المرأة في نيروبي. وأوصى المشاركون بزيادة القدرات الإقليمية من أجل النهوض بخطة المرأة والسلام والأمن. ورحبوا باستعداد رواندا لتبادل أفضل الممارسات في مجال مشاركة المرأة، ووافقوا على إيفاد مزيد من بعثات التضامن إلى السودان وجمهورية الكونغو، وكذلك بعثة متابعة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

التشرد

٧٤ - عملاً بالقرارات التي اتُّخذت في الاجتماعين الرفيعي المستوى الثامن والتاسع لآلية الرقابة الإقليمية، وبالتشاور مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واصل مبعوثي الخاص الدعوة إلى إيجاد حلول لحالات اللجوء التي طال أمدها. وواصل أيضاً التحاور مع الشركاء الإقليميين والدوليين، في إطار التحضير لاجتماع وزاري يُعقد في ٧ آذار/مارس ٢٠١٩، يعقده مكتب ممثلي الخاص والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بالتعاون الوثيق مع كيانات معنية أخرى من كيانات الأمم المتحدة.

التعاون القضائي

٧٥ - في ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قام مكتب مبعوثي الخاص، بالاشتراك مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بعقد الاجتماع الثالث لشبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى، في كمبالا. واتفق المدعون العامون من المنطقة على عدد من الأمور منها تدابير لتعزيز القدرات القضائية على الصعيد الوطني، وناقشوا حالات القضايا العابرة للحدود والتي يمكن أن يكون لها تأثير على التعاون والاستقرار في المنطقة.

الموارد الطبيعية

٧٦ - لقد واصل مكتب مبعوثي الخاص تقديم الدعم لما يُبذل على الصعيد الإقليمي من جهود لكبح استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها خارج القانون، بمهدف القضاء على الحوافز المالية للجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية.

٧٧ - ففي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قام مكتب مبعوثي الخاص وآلية التعاون عبر الحدود في منطقة فيرونغا الكبرى بعقد مؤتمر لبناء التحالفات، في كيغالي، من أجل تعزيز السلام والأمن، وإدارة الموارد الطبيعية المشتركة على صعيد منطقة فيرونغا الكبرى. وضم المؤتمر ممثلين عن جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا، فضلاً عن أعضاء السلك الدبلوماسي والمجتمع المدني ومسؤولين من الأمم المتحدة. وأقر المشاركون بأهمية التعاون عبر الحدود في منطقة فيرونغا الكبرى باعتباره آلية للحفاظ على البيئة والسلام والتنمية، وتعهدوا بتقديم الدعم لعمليات الآلية.

التعاون الاقتصادي

٧٨ - لقد قام مكتب مبعوثي الخاص، بالتعاون الوثيق مع المجلس الإنمائي لرواندا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بالدفع قديماً بالأعمال التحضيرية لعقد المؤتمر الثاني المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، المقرر عقده في رواندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩.

جيم - علاقات الشراكة مع المنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين وكيانات الأمم المتحدة الأخرى

٧٩ - لقد واصل مبعوثي الخاص العمل في شراكة وثيقة مع المنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة، من أجل النهوض بتنفيذ الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون.

المنظمات الإقليمية

٨٠ - في ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر، اجتمع مبعوثي الخاص مع كبار مسؤولي الاتحاد الأفريقي، بمن فيهم مفوض السلم والأمن، في أديس أبابا. واستعرض المجتمعون التطورات في المنطقة وناقشوا الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى التاسع لآلية الرقابة الإقليمية. واجتمع مبعوثي الخاص أيضاً في ٢ تشرين الأول/أكتوبر برئيس زامبيا، إدغار لونغو، بصفتهم رئيس هيئة الشؤون السياسية والدفاع والأمن التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وناقش الطرفان التحديات التي تواجه السلام والأمن في المنطقة، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ١١ و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، شارك مبعوثي الخاص في حلقة عمل رفيعة المستوى بشأن "إسكات دوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠"، من تنظيم الاتحاد الأفريقي، وعرض هناك الدروس المستفادة والتجارب المكتسبة في صنع السلام في أفريقيا، ولا سيما في منطقة البحيرات الكبرى.

٨١ - وكانت مهمة تعزيز الشراكة مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من أولويات مبعوثي الخاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد نظم مكتب ممثلي الخاص، كما ورد بالتفصيل أعلاه، سلسلة من الاجتماعات والزيارات الميدانية مع المؤتمر الدولي بشأن إعادة المقاتلين المنزوعة أسلحتهم إلى أوطانهم،

ونزع شوكة القوى الهدامة، والمرأة والسلام والأمن، والتعاون القضائي، والتكامل الاقتصادي، وإدارة الموارد الطبيعية، ونزوح السكان. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، زار مبعوثي الخاص مركز ليفي مواناواسا الإقليمي للديمقراطية والحكم الرشيد الذي يتخذ في لوساكا مقراً له، لمناقشة مجموعة من الأمور، من قبيل عمالة الشباب وتشريد السكان. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع مبعوثي الخاص والأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في بوجومبورا واتفقا على الأنشطة المشتركة ذات الأولوية لعام ٢٠١٩.

الشركاء الدوليون

٨٢ - بالإضافة إلى التباحث مع فريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، عقد مبعوثي الخاص اجتماعات ثنائية مع مسؤولين من الحكومة البلجيكية وممثلين للاتحاد الأوروبي في بروكسل يومي ١٩ و ٢٠ أيلول/سبتمبر. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، دعا ممثلي الخاص الجهات المانحة إلى الصندوق الاستئماني لتنفيذ الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون في نيروبي لإطلاعهم على الأنشطة التي يقوم بها مكتب الممثل الخاص والدعوة إلى تقديم الدعم للمبادرات المقبلة.

٨٣ - وفي ١٩ و ٢٠ شباط/فبراير، نظم مبعوثي الخاص والمنسق الخاص للاتحاد الأوروبي لشؤون منطقة البحيرات الكبرى مناقشة في نيروبي بشأن التنسيق والسياسات العامة على الصعيد الإقليمي، بهدف تحديد الإجراءات المشتركة اللازم اتخاذها لتعزيز السلام الدائم والرخاء المشترك في المنطقة.

التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى

٨٤ - لقد عمل مبعوثي الخاص مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة في المنطقة، بمن فيهم ممثلي الخاص رئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومبعوثي الخاص إلى بوروندي، وممثلي الخاص لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، لضمان التنسيق الفعال، لا سيما خلال الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحوار بين الأطراف البوروندية، وفي سياق العلاقات بين بوروندي ورواندا.

٨٥ - وفي ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، شارك مكتب مبعوثي الخاص في اجتماع تنسيقي للوحدات السياسية ومستشاري السلام والتنمية في وسط أفريقيا، عقده مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، في ليرفيل. وقد عُقد الاجتماع بهدف تحسين تبادل المعلومات وتنسيق ما تقوم به الأمم المتحدة من أعمال في تلك المنطقة.

٨٦ - وفي إطار مواصلة الجهود الرامية إلى وضع تحليل مشترك للتحديات والفرص المتاحة في منطقة البحيرات الكبرى، عقد مكتب مبعوثي الخاص، في ١٥ شباط/فبراير، الاجتماع الثاني لوحدات الشؤون السياسية ومستشاري السلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وفي ١٨ شباط/فبراير، عقد المكتب الاجتماع التنسيقي نصف السنوي السادس لمكاتب الأمم المتحدة، والمنسقين المقيمين، والمديرين الإقليميين في نيروبي، لتعزيز استجابة الأمم المتحدة للتحديات السياسية والأمنية والإنمائية في المنطقة.

٨٧ - وبالتعاون مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية، واصل مبعوثي الخاص أيضاً تعزيز وتوجيه جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تنفيذ الاتفاق الإطاري الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى، بهدف كفالة أن تكون الاستجابات الإنمائية متمشية بالفعل مع التزامات الأمم المتحدة السياسية في المنطقة.

خامسا - الملاحظات والتوصيات

٨٨ - أثنى على الجهود المتواصلة التي تبذلها الأطراف الموقعة على الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون، بدعم من الجهات الضامنة، لتسوية خلافاتها عن طريق الحوار والتعاون. وفي الوقت نفسه، يساورني القلق إزاء التوترات المستمرة بين الأطراف الموقعة، والتي تزداد تعقيدا بسبب عوامل أخرى، ولا سيما التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة واستغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها خارج القانون. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تفشي وباء إيبولا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يمكن أن يؤثر على الاستقرار الإقليمي، إذا لم تتم السيطرة عليه بالشكل المناسب.

٨٩ - وأرحب بنتائج الاجتماع الرفيع المستوى التاسع لآلية الرقابة الإقليمية، حيث سلطت الضوء على الحاجة إلى مزيد من التعاون من أجل نزع شوكة القوى الهدامة في المنطقة. وأشجع الأطراف الموقعة على الاتفاق الإطاري على تنفيذ القرارات المتخذة في الاجتماع، وأحث الزعماء الوطنيين والإقليميين على مواصلة الالتزام بالحوار والتعاون على جميع المستويات.

٩٠ - ويساورني القلق إزاء الموجة الأخيرة من الهجمات المنسوبة إلى تحالف القوى الديمقراطية، فضلا عن تزايد عدد الحوادث عبر الحدود، والتي يمكن أن تفضي، إن لم يتم كبحها، إلى تصعيد التوترات وتفاقم عدم الاستقرار في المنطقة. وأرحب بقرار آلية الرقابة الإقليمية تعزيز الآليات الإقليمية القائمة، وأشيد بالخطوات التي اتخذت بالفعل في هذا الصدد. وأدعو جميع الأطراف الموقعة على الاتفاق الإطاري إلى القيام بواجباتها والوفاء بالتزاماتها بموجب تلك الآليات، ولا سيما آلية المتابعة المشتركة المعنية بتحالف القوى الديمقراطية، والآلية المشتركة الموسعة للتحقق، حتى تتمكن من الاضطلاع بفعالية بالولايات المنوطة بها. وسيواصل مبعوثي الخاص حشد الدعم لتلك الجهود.

٩١ - وفيما يتعلق بإعادة المقاتلين السابقين الأجانب إلى أوطانهم، أود أن أثنى على التعاون القائم بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، فضلا عن الدعم المقدم من الجهات الضامنة، من خلال آلية المتابعة المنشأة لهذا الغرض. وإن إعادة أعداد كبيرة من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا المنزوعة أسلحتهم ومعاليهم من قبل حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا مثال على الكيفية التي يمكن للمنطقة أن تعمل بها معا للنهوض بالأهداف المشتركة للسلام والأمن. وأدعو رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ضمان إعادة الإدماج الفعلي للمقاتلين المنزوعة أسلحتهم، تمشيا مع القانون الدولي. وأشجع جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا على استكمال إعادة المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ مارس إلى أوطانهم من خلال آلية المتابعة، وفقا لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين.

٩٢ - وأرحب بمبادرة آلية الرقابة الإقليمية بتنظيم عمليات انتخابية وسياسية شاملة للجميع. ويؤسفني أنه على الرغم من بذلنا أقصى ما بوسعنا، لا تزال ثمة تحديات أساسية في ضمان الحرية السياسية وحقوق الإنسان للجميع في منطقة البحيرات الكبرى. وأدعو الحكومات إلى الوفاء بالتزاماتها، ولا سيما التزاماتها بموجب الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم، وتحثيئة الحيز اللازم للاستماع إلى آراء جميع أصحاب المصلحة في عمليات صنع القرار.

٩٣ - وأثنى على الشعب الكونغولي على السير السلمي للانتخابات وإنجاز أول عملية انتقال منظم للسلطة في تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد الاستقلال. وأشجع الحكومة وجميع الجهات الفاعلة

السياسية على العمل من أجل التوصل إلى التوافق والوحدة الوطنية، وإرساء أسس السلام والتنمية في جميع أنحاء البلد.

٩٤ - وفيما يخص بوروندي، أثنى على الجهود التي يبذلها الوسيط المعني بجماعة شرق أفريقيا، الرئيس يويري موسيفيني، والميسر، بنجامين مكابا، والاتحاد الأفريقي، ومبعوثي الخاص. وأدعو جميع الأطراف المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها لوضع حد للأزمة السياسية. وأناشد جماعة شرق أفريقيا وجميع الزعماء في المنطقة أن يضاعفوا جهودهم لكفالة أن يعود الاستقرار، مع الحفاظ في الوقت نفسه على المكاسب التي تحققت بفضل اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي المبرم في عام ٢٠٠٠.

٩٥ - وإنني مسرور بالتقدم المحرز في زيادة مكانة المرأة والسلام والأمن في المنطقة، وأرحب باعتماد الوزراء المعنيين بقضايا المساواة بين الجنسين لخطة العمل الإقليمية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأدعو جميع القادة الوطنيين لتفعيل هدف تخصيص حصة ٣٠ في المائة لتمثيل المرأة في عمليات السلام والعمليات السياسية، ومواصلة بذل الجهود لتحقيق المساواة بين الجنسين.

٩٦ - ويؤسفني أن أشير إلى استمرار حالات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في المنطقة. وأحث الأطراف الموقعة على الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لوقف هذه الأعمال الشنيعة والعمل لتقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة بسرعة.

٩٧ - إن مكافحة الإفلات من العقاب أمر أساسي لتحقيق السلام والأمن والتنمية. وفي هذا الصدد، أرحب بعمل شبكة التعاون القضائي لمنطقة البحيرات الكبرى. ويحدوني الأمل من رؤية التعاون القائم بين البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري على التصدي لحالات الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان، وأشجع مكتب مبعوثي الخاص والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى على تقديم الدعم المستمر لهذه الجهود.

٩٨ - وأرحب بالتقدم المحرز نحو تحقيق المزيد من التعاون والتكامل الاقتصاديين. وينبغي لهذا التعاون أن يشمل إدارة الموارد الطبيعية. وفي هذا الصدد، أشجع البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري على الدخول، بدعم من الجهات الضامنة، في حوار سياسي بشأن الخيارات المتاحة لتعزيز الرخاء المشترك، وذلك من خلال تحسين إدارة الموارد الطبيعية.

٩٩ - واعترافاً بأهمية اتباع نهج شامل لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في المنطقة، سيواصل مبعوثي الخاص ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية حشد الدعم لتنفيذ الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى.

١٠٠ - وأود أن أثنى على ممثلي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، المنتهية ولايته، السيد سعيد جنيت، وأن أشكر الفريق الذي عمل معه، لما بذلوه من جهود بدون كلل للنهوض بتنفيذ الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون. فخلال مدة خدمته المتميزة في منطقة البحيرات الكبرى، عمل مبعوثي الخاص عن كثب مع الدول الأعضاء، والاتحاد الأفريقي، فضلاً عن المنظمات والآليات الإقليمية للتصدي للتحديات المعقدة التي تعترض السلام والأمن في المنطقة.